

خط تلغراف سواكن - جدة على ضوء الوثائق العثمانية

قسم التاريخ- كلية الآداب- جامعة الخرطوم

د. أنعم محمد عثمان الكباشي

تأسس أول خط للتلغراف على الأراضي العثمانية في عام 1854م. ويعود السبب في ذلك إلى رغبة الإنجليز والفرنسيين في التواصل السريع مع قواتهم العسكرية. وعقب ذلك بدأت بعض الشركات تعرض على العثمانيين إنشاء خطوط للتغراف للربط بين المدن العثمانية ونظيراتها الأوروبية. وهكذا بدأت هذه الشركات في إنشاء الخطوط التلغرافية بواسطة المهندسين الأجانب. بيد أن العمالة ورأس المال كان عثمانيا. واعتبارا من عام 1855م بدأت تظهر خطوط التلغراف على الأراضي العثمانية بصورة واسعة. وفي عام 1864م تم استكمال خط التلغراف الذي يربط الهند بأوروبا، وربط خط بغداد- البصرة مع خط الهند- البصرة. وعلى النحو نفسه منحت الدولة العثمانية الحق للإنجليز في تأسيس خطوط التلغراف في المواقع التي يرغبون فيها مثل سواكن وجدة واليمن، بل وأصدرت عفوا جمركيا لهم لإدخال الأدوات والآلات اللازمة وتناقش هذه الدراسة خط تلغراف سواكن- جدة وفقا للمعلومات الواردة في الوثائق العثمانية. ⁽¹⁾ وفقا للوثائق العثمانية فإن خط تلغراف سواكن جدة تم تأسيسه قبل عام 1881م. ولعل وجود اتصالات بين سواكن وجدة يعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى تأسيس هذا الخط، وذلك من أجل أن تكون الاتصالات مع الحجاز مباشرة. بيد أن عدم تأمين خط التلغراف الممتد من القاهرة إلى سواكن تسبب في تأخير وتعطيل الخط موضوع البحث. ولهذا السبب تمت مخاطبة خديوية مصر من أجل إجراء التنبيهات اللازمة إلى من يهمهم الأمر حتى تصل الأوراق البرقية الخاصة بالحجاز في وقتها وزمانها المحددين. وبالإضافة إلى ذلك أحيطت ولاية الحجاز علما بأنه سوف يتم إرسال نسخة من كل برقية مرسلة إلى دار البرق بالسويس من باب الاحتياط، بحيث ترسل هذه النسخ بواسطة البواخر، وذلك إلى حين حل المعضلة المشار إليها ⁽²⁾. من الواضح أن الدولة العثمانية كانت تعطي أهمية كبيرة للاتصالات البرقية مع الحجاز. وربما يعود السبب في ذلك إلى الأهمية الكبيرة التي كانت تحوز عليها أرض الحجاز، خاصة وهي قريبة جدا من مصر وكذلك من سواكن. لذا كان من الضروري الاهتمام بها وبالتواصل معها، وعدم تعرض

هذا التواصل لأي انقطاع أو تذبذب. ولهذا السبب نلاحظ أن الدولة العثمانية كانت تسعى لتذليل جميع الصعاب التي تعترض حركة الاتصالات مع منطقة الحجاز. وفي هذا الإطار خاطبت خديوية مصر بتاريخ 22 ذي الحجة سنة 1299 هـ (4 نوفمبر 1882م) من أجل تأمين كافة الأسباب التي تساعد على أن تكون الاتصالات البرقية مع الحجاز سهلة وسريعة. كما أشارت في الوقت نفسه إلى ضرورة إجراء التنبيهات والوصايا اللازمة إلى من يهمهم الأمر بغرض انتظام خط التلغراف الممتد بين سواكن ومصر، والذي يمثل إحدى الوسائط للاتصال بين الحجاز وبقية المناطق الأخرى⁽³⁾.

من التطورات المهمة التي حدثت في موضوع تأمين حركة الاتصالات مع منطقة الحجاز، هي تأسيس خط التلغراف البحري بين سواكن والسويس، وقد أسس هذا الخط بواسطة إحدى الشركات الإنجليزية. ومن الممكن القول بأن هذا الخط هو خط مساعد لخط تلغراف سواكن جدة. ويلاحظ أن تأسيسه كان قبل تاريخ 6 ربيع الآخر سنة 1301 هـ (3 فبراير 1884م). وبناء على المعلومات الواردة في الوثائق العثمانية، فإن حصة الشركة المشار إليها من واردات الخط المذكور تبلغ فرنك وخمسة وثمانين سنت على كل كلمة مرسلة. وفي الحقيقة فإن عدد كلمات المراسلات البرقية المرسلة من المناطق المذكورة إلى استانبول تبلغ ألفين وأربعة وثلاثين كلمة. وبالنظر إلى الحصة الموضحة، فإن نصيب الشركة المذكورة يبلغ ثلاثة آلاف وسبعمائة اثنين وستين فرنك وتسعين سنت في اليوم الواحد، وهو الأمر الذي يعني أكثر من مليون وثلاثمائة ثلاثة وسبعين ألف فرنك في السنة. بناء على ذلك لن يكون من الممكن توفير هذا المبلغ الكبير. وبالتالي لابد من دفع أجرة الاتصال نقدا، أو طلبها من مصر كل ثلاثة أشهر. وعلى كل حال يجب البحث عن حلول لهذه المسألة⁽⁴⁾.

من الملاحظ أنه بالرغم من تأسيس خط تلغراف سواكن جدة، إلا أن مدير التلغراف بسواكن لم يسمح للقنصل الإنجليزي بسواكن من التواصل مع القنصل الإنجليزي بجدة بواسطة البرقيات المشفرة. وقد صدر هذا المنع قبل تاريخ 23 رجب سنة 1306 هـ (25 مارس سنة 1889م). ونتيجة لذلك قام محافظ سواكن الإنجليزي الجنرال «هولد اسميث» بالتوقيع على الشفرة المذكورة وحملها بنفسه إلى دار البرق، حيث أصر بشكل كبير جدا على إرسالها. غير أنه تم تفهيمه بأن إجراء اتصالات بين القناصل بواسطة البرقيات المشفرة، يعتبر أمرا مخالفا للقانون. عليه اعتذر مدير البرق بالحجاز عن الموافقة على إرسال البرقية المشفرة المذكورة. ونتيجة للمراجعات التي وقعت في هذا الخصوص، فقد صدر رد حول ذلك من نظارة البرق. ووفقا للمعلومات التي

تم الحصول عليها في هذا الصدد، فقد أرسلت سفارة إنجلترا تقريراً إلى نظارة الخارجية الجلييلة تطالبها فيه بمنحها الإذن للتواصل عبر البرقيات المشفرة بين سواكن وجدة. وبالطبع فلم يكن من الممكن الموافقة على هذا المقترح. والحال أن عدم السماح للإنجليز بالتواصل بواسطة البرقيات المشفرة، هو مما اقتضاه المرسوم السامي الصادر من جناب السلطان⁽⁵⁾. وعقب ذلك، وبالتحديد في 13 جمادي الأول سنة 1307 هـ (5 يناير سنة 1890م) صدرت بعض التأكيدات الشفهية من حضرة الصدر الأعظم تتعلق بما تم عرضه حول موضوع استخدام البرقيات المشفرة بين القنصلين الإنجليزيين في سواكن وجدة، وعرض هذه التأكيدات على صاحب المقام العالي جناب الخليفة الأعظم (السلطان). ومن جانبها سوف تقوم اللجنة العليا للتفتيش بعرض رأي جناب السلطان بواسطة مضبطة. ومن الضروري أن يبذل الباب العالي جهده ومسايعه من أجل هذا الموضوع⁽⁶⁾.

لقد أشارت إحدى الوثائق العثمانية المؤرخة بـ 23 ربيع الآخر سنة 1308 هـ (6 ديسمبر سنة 1890م) إلى تعرض خط تلغراف سواكن جدة إلى بعض الأعطال، مما اقتضى ضرورة إجراء بعض عمليات الصيانة والتعمير له. وبالفعل فقد قامت شركة «استرن» بإجراء الصيانة اللازمة. وقد بلغت تكاليف عمليات الصيانة هذه ثلاثمائة وستين ليرة (المقصود بالليرة هنا العملة الإنجليزية) إنجليزية. والجدير بالذكر أن الشركة احتاجت إلى ثلاثة أيام من أجل القيام بالصيانة. وعقب ذلك قام مجلس إدارة النظارة (نظارة البريد والبرق) بإعداد وتقديم مضبطة من أجل تسوية المبلغ المذكور⁽⁷⁾. ومن جانبها أشارت نظارة الداخلية إلى أنه يجب إدخال المبلغ المذكور ضمن ميزانية صيانة الخطوط لسنة (ألف) وثلاثمائة وخمسة، إذ يعتبر ذلك من ضمن ما نص عليه المرسوم السامي الصادر من جناب السلطان. وبالرغم من ذلك إلا أن مخصصات السنة المشار إليها لا تكفي لتغطية المبلغ المذكور. وعلى هذا الأساس أصدرت نظارة البريد والبرق مذكرة تطالب فيها بإدخال مبلغ صيانة خط تلغراف سواكن جدة ضمن مخصصات صيانة الخطوط لعامي (ألف) وثلاثمائة وستة و(ألف) وثلاثمائة وسبعة. وعلى كل حال فإن القيام بما هو مطلوب في هذا الأمر متوقف على الحصول على إذن من صاحب المقام السامي حضرة الصدر الأعظم⁽⁸⁾.

بناء على الجهود والمسايع الكبيرة التي بذلها مدير شركة «استرن» بسواكن «الموسيو قوفس»، فقد أصدرت ولاية الحجاز خطاباً رسمياً يدور حول ضرورة منحه وساماً مجيداً ذي شأن من الطبقة الثالثة. وعلى النحو نفسه

منح مدير الشركة المذكورة بالسويس «الموسيو ناك» وساما مجيديا ذي شأن من الطبقة الرابعة. وفي الوقت نفسه تم استلام مذكرة من نظارة الداخلية الجلية تدور حول الموضوع نفسه مؤرخة بـ 10 ربيع الأول سنة 1312 هـ (10 سبتمبر سنة 1894م)⁽⁹⁾.

بتاريخ 7 ذي الحجة سنة 1313 هـ (20 مايو سنة 1896م) خاطب ناظر البريد والبرق نظارة الداخلية بخصوص تسبب الباخرة «الكترا» التابعة لشركة لؤيد في إلحاق الضرر بأسلاك خط التلغراف الموجود تحت البحر الذي يربط سواكن بجدة. ونتيجة لذلك أعد مجلس إدارة نظارة البريد والبرق مضبطة تتعلق بالمبالغ التي يجب أن تدفع كتعويض لهذه الخسائر. وفي 22 ذي الحجة سنة 1313 هـ (4 يونيو سنة 1896م) أرسل ناظر الداخلية خطابا إلى صاحب المقام السامي حضرة الصدر الأعظم، جاء فيه الإشارة إلى ما تعرض إليه الخط المذكور من خراب ودمار بواسطة الباخرة المسماة «الكترا»، واستلام مذكرة حول هذا الخصوص من نظارة البريد والبرق تدور حول إرسال المضبطة المعدة من طرف مجلس إدارة النظارة حول المبالغ التي يجب دفعه لمقابلة تلك الخسائر، مع التأكيد على أن أي إجراء في هذا الموضوع متوقف على الرأي الذي سوف يصدر من حضرة الصدر الأعظم⁽¹⁰⁾. ومن جانب آخر تسببت الباخرة نفسها في تخريب خط التلغراف الرابط بين سواكن وجدة في 14 محرم سنة 1315 هـ (14 يونيو سنة 1897م). ونتيجة لذلك قام ناظر البريد والبرق بمخاطبة نظارة الداخلية الجلية بهذا الخصوص. وقد تضمن خطابه هذا أن الباخرة «الكترا» ألحقت الضرر بالخط المذكور. ولهذا السبب تم رفع دعوى تعويضات ضد الشركة المشار إليها. بيد أنه تم صرف النظر عن هذه الدعوى بسبب عدم توفر الأدلة الكافية. ونتيجة لفشل هذه الدعوى، تقرر إجراء التبليغات اللازمة إلى من يهمهم الأمر من أجل وضع علامات واضحة للخط المذكور وفقا لما تقتضيه الأصول. وبدوره قام ناظر الشؤون الداخلية بمخاطبة الرئاسة الجلية لمجلس شورى الدولة حول هذا الموضوع، وكان ذلك بتاريخ 28 محرم سنة 1315 هـ (28 يونيو سنة 1897م). وقد أشار في خطابه هذا إلى المذكرة المستلمة من نظارة البريد والبرق بتاريخ 15 محرم سنة 1315 هـ (15 يونيو سنة 1897م)، والتي تدور حول ضرورة مخاطبة من يهمهم الأمر لأجل وضع العلامات الخاصة بالخط المذكور⁽¹¹⁾.

في 7 ذي الحجة سنة 1315 هـ (28 أبريل سنة 1898م) صدر خطاب من دائرة رئاسة الكتابة بقصر يلدز السلطاني حول أن أسلاك خط تلغراف سواكن أصبحت قديمة وبالية، وهو الأمر الذي سوف يؤثر سلبا على الاتصالات

مع الحجاز. ولهذا السبب أشار الخطاب المذكور إلى ضرورة إيجاد حل لهذه المعضلة. ووفقاً لمحتويات الخطاب فإن الحل يتمثل في إما الإسراع بإكمال خط التلغراف البري للحجاز، أو توفير مبلغ وقدره حوالي ستة وعشرين ألف ليرة من أجل صيانة الخط البحري موضوع البحث. ومن جانبها قامت نظارة البريد والبرق بإرسال مذكرة حول هذا الموضوع إلى صاحب المقام السامي حضرة الصدر الأعظم. وفي الوقت نفسه تم عرض هذه التفاصيل على صاحب المقام العالي جناب السلطان. وفي الواقع فإن الاهتمام باتصالات المنطقة المشار إليها وتأمينها، يعتبر من أهم الأمور على الإطلاق. بناء على ذلك سوف يقوم مجلس الوزراء بالتداول حول صيانة الخط البحري، وكذلك البدء في إنشاء الخط البري. وعقب هذه المداولات سوف يقوم المجلس المذكور بإعداد مضبطة حول نتيجة ما تمخضت عنه المباحثات، وسوف تُعرض هذه المضبطة على جناب السلطان، خاصة وأن المرسوم السامي السلطاني الصادر في هذا الخصوص نص على ذلك⁽¹²⁾.

بعد مرور شهر ونصف تقريبا، وعلى وجه التحديد في 23 محرم سنة 1316 هـ (12 يونيو سنة 1898م) أصدرت رئاسة الكتابة بقصر يلدز السلطاني خطاباً آخرًا يشير إلى المشكلة نفسها التي تمت الإشارة إليها في الخطاب السابق لرئاسة الكتابة المذكورة. ولا شك أن ذلك يعني بصورة أو أخرى عدم اتخاذ أي قرار في الموضوع المطروح، وهو الحالة السيئة التي وصلت إليها أسلاك خط تلغراف سواكن. بيد أن هذا الخطاب أشار إلى المرسوم السامي الصادر من جناب السلطان حول ضرورة صيانة خط التلغراف المذكور، وفي الوقت نفسه البدء في إنشاء خطوط التلغراف البرية، إذ يعتبر ذلك من الأمور المهمة للغاية. وبطبيعة الحال سوف يقوم مجلس الوزراء بمناقشة هذه المسألة، ومن ثم عرضها بواسطة مضبطة على صاحب المقام العالي جناب السلطان⁽¹³⁾.

في 12 ذي القعدة سنة 1317 هـ (13 مارس سنة 1900م) أصدرت رئاسة الكتابة بقصر يلدز السلطاني خطاباً أشارت فيه إلى قيام وكيل شركة «استرن» الموجود في هذه المنطقة (سواكن) بإصدار أمر من أجل صيانة خط التلغراف الذي يربط سواكن بجدة. وقد أصدرت نظارة البريد والبرق بياناً حول هذا الموضوع. وفي الحقيقة فإن صيانة الخط المذكور هو مما نص عليه المرسوم السامي الشريف الصادر من جناب الخليفة الأعظم (السلطان)⁽¹⁴⁾.

وفي 19 ذي الحجة سنة 1317 هـ (19 أبريل سنة 1900م) أصدرت ذات دائرة الكتابة خطاباً يشير إلى صدور مرسوم سامي شريف من جناب الخليفة الأعظم (السلطان) ينص على منح الوسام العثماني من الطبقة الأولى

إلى الموسيو «بندر أفندي» المدير العام لشركة أسلاك التلغراف بسواكن، وكذلك الوسام العثماني من الطبقة الثالثة إلى المستر «لانغ أفندي» مدير خط سواكن، ومنح الوسام المجيدي من الطبقة الثالثة إلى الموسيو «رونيزون أفندي» معاون مدير خط سواكن، ومنح «إسماعيل حقي أفندي» أحد موظفي التلغراف بسواكن التابعين للسلطنة العثمانية وساما مجيديا من الطبقة الرابعة. وعلى نحو نفسه نص المرسوم السلطاني المشار إليه على منح الوسام المتميز لـ «هكيميان أفندي» وكيل الشركة في استانبول، ومنح الوسام المجيدي من الطبقة الثانية الصنف الثاني إلى «أمين أفندي» مدير التلغراف بسواكن⁽¹⁵⁾.

عقب ذلك، وعلى وجه التحديد بتاريخ 29 ذي الحجة سنة 1317 هـ (29 أبريل سنة 1900م) أصدرت دائرة الصدارة بالباب العالي خطابا بتوقيع الصدر الأعظم أشارت فيه إلى أن الإسراع في صيانة خط التلغراف الذي يربط بين سواكن وجدة، كان مما اقتضاه المرسوم السامي الصادر من جناب السلطان في هذا الخصوص. وقد جاء في محتوى الخطاب المذكور أنه تم بالفعل إجراء الصيانة اللازمة لخط التلغراف، وذلك نتيجة الجهود الكبيرة التي بذلها مدير وموظفي التلغراف بسواكن، بالإضافة إلى المعاونة الكبيرة التي قدمها موظفو شركة «استرن» الموجودين في سواكن، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى البدء في استئناف الاتصالات البرقية مرة أخرى. كما أشار الخطاب كذلك إلى تقديم وعرض المذكرة الصادرة من نظارة الداخلية حول صيانة الخط المشار إليه، وبدء الاتصالات من جديد⁽¹⁶⁾.

في 24 شعبان سنة 1321 هـ (14 نوفمبر سنة 1903م) أرسلت نظارة الداخلية خطابا إلى صاحب المقام السامي الصدر الأعظم، جاء فيه البدء في إجراء صيانة لخط تلغراف سواكن جدة، وكان ذلك في عام 1320 هـ/1902م. وشهدت عمليات الصيانة هذه إخراج جزء من أسلاك الخط المذكور الموجودة في جهة جدة. وفي هذا الصدد سوف تتحرك الباخرة التابعة لشركة التلغراف من السويس إلى المكان المحدد من أجل معالجة العطل. ووفقا لما نص عليه الخطاب سوف يكون من اللازم إعطاء مائة ليرة إنجليزية في اليوم الواحد إلى حين وصول الباخرة المذكورة وإكمال عملية الصيانة. ومن الملاحظ أيضا أن جناب السلطان أصدر أيضا مرسوما ساميا يشدد فيه على الإسراع في إكمال عملية الصيانة المطلوبة. ومن جهة أخرى أصدرت دائرة الصدارة العظمى مذكرة بتاريخ 16 ذي القعدة سنة 1321 هـ (3 فبراير سنة 1904م) حول هذا الموضوع، حيث جاء فيها الإشارة إلى اكتمال عملية صيانة الخط المذكور. والجدير بالذكر أن تكلفة هذه الصيانة بلغت تسعة وعشرين

ألف وأربعمائة ثمانية وثمانين فرنك وخمسة وثمانين سنت. وقد تقرر إحالة هذا الأمر إلى نظارة البريد والبرق من أجل تسوية المبلغ المذكور ضمن ترتيبات صيانة الخطوط للسنة الماضية. وفي 15 ذي الحجة سنة 1321 هـ (2 مارس سنة 1904م) أرسلت نظارة الداخلية خطابا إلى نظارة البريد والبرق، أشارت فيه إلى اكتمال عمليات الصيانة بخط التلغراف الرابط بين سواكن وجدة. كما أخطرتها بأن تكلفة الصيانة بلغت تسعة وعشرين ألف وأربعمائة ثمانية وثمانين فرنك وخمسة وثمانين سنت. ومن الضروري حساب هذا المبلغ ضمن ترتيبات صيانة الخطوط للسنة الماضية، وقد صدر قرار بهذا الخصوص من الدائرة المالية بمجلس شورى الدولة. وعقب ذلك صدر مرسوم سامي من جناب الخليفة الأعظم (السلطان) حول الموضوع نفسه⁽¹⁶⁾. وعلى النحو نفسه أصدرت نظارة البريد والبرق خطابا موجهها إلى نظارة الداخلية بتاريخ 22 ربيع الأول سنة 1323 هـ (27 مايو سنة 1905م) حول تعرض خط تلغراف سواكن جدة إلى بعض الأعطال، مما أدى إلى انقطاع الاتصالات التلغرافية بين المدينتين. وعقب ذلك تم الاتصال على وجه السرعة بشركة «استرن» من أجل إجراء عمليات الصيانة اللازمة للخط المذكور. ومن جانبها قامت الشركة بنقل الآلات والأدوات اللازمة لعمليات الصيانة بواسطة البواخر الخاصة بصيانة خطوط التلغراف. وفي هذا الإطار فقد بذل «الموسيو ماكنزي» مدير الشركة بسواكن جهودا كبيرة من أجل إجراء الصيانة اللازمة. وبعد إجراء المعاينة اللازمة، اتضح أن الأعطال توجد في موقع يقع بالقرب من سواكن. وبعد تحديد مكان العطل، تم إجراء عملية الصيانة المطلوبة، ومن ثم تأمين إجراء الاتصالات بين المدينتين. وفي الحقيقة فقد تبين أن المشار إليه بذل جهدا كبيرا من أجل إصلاح العطل الموجود في الخط المذكور. بناء على ذلك تقدم حضرة الناظر (ناظر البريد والبرق) بطلب ضرورة منح «الموسيو ماكنزي» وساما مجيديا ذي شأن من الطبقة الثالثة. وفي 30 ربيع الأول سنة 1323 هـ (4 يونيو سنة 1905م) أرسلت نظارة الداخلية خطابا إلى صاحب المقام العالي حضرة الصدر الأعظم بخصوص الجهود الكبيرة التي بذلها «الموسيو ماكنزي» من أجل إصلاح العطل الذي كان في خط تلغراف سواكن جدة. وفي هذا الصدد قامت بتقديم المذكرة المؤرخة بـ 22 ربيع الأول سنة 1323 هـ (27 مايو سنة 1905م) المستلمة من نظارة البريد والبرق، والتي تدور حول موضوع منح الوسام المجيدي من الطبقة الثالثة إلى «الموسيو ماكنزي» مدير شركة «استرن» بسواكن. وفي 13 ربيع الآخر سنة 1323 هـ (17 يونيو سنة 1906م) قام ناظر الخارجية بمخاطبة صاحب المقام العالي حضرة الصدر الأعظم حول مسألة

تكريم «الموسيو ماكنزي»، ومنحه وساما مجيديا من الطبقة الثالثة. وأشار ناظر الخارجية في خطابه هذا إلى المذكرة المقدمة من نظارة الداخلية حول تكريم المشار إليه. وفي الوقت نفسه اطلع ناظر الخارجية على التذكرة السامية الصادرة من حضرة الصدر الأعظم بتاريخ 3 ربيع الآخر سنة 1323 هـ (7 يونيو سنة 1905م) وبالرقم «خمسمائة ستة وعشرين» المتعلقة بضرورة إجراء ما هو مطلوب في الموضوع المشار إليه. والجدير بالذكر أن «الموسيو ماكنزي» هو من رعايا دولة إنجلترا. وكما هو معلوم فإن الإنجليز لا يقبلون بأن تقوم أي دولة من الدول بمنح رعاياها أوسمة، ويعتبر ذلك قاعدة متأصلة لدى الإنجليز. بناء على ذلك فإن اتخاذ أي خطوة في هذا الموضوع، منوط بصدر قرار من صاحب الفخامة. عليه فقد قامت نظارة الداخلية بمخاطبة نظارة البريد والبرق حول هذه المسألة بتاريخ 24 ربيع الآخر سنة 1323 هـ (28 يونيو سنة 1905م). وفي الوقت نفسه قامت بمخاطبة حضرة الصدر الأعظم بتاريخ 21 جمادي الآخر سنة 1323 هـ (23 أغسطس سنة 1905م). وحسب ما تم فهمه من سياق هذا الخطاب، فقد قامت الدولة العثمانية بمنح مجموعة من الأوسمة إلى عدد من موظفي دولة إنجلترا العاملين في البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي يجب معاملة «الموسيو ماكنزي» المشار إليه المعاملة نفسها، ومنحه الوسام المذكور. بيد أن هذا الأمر منوط بصدر قرار سامي من حضرة الصدر الأعظم⁽¹⁷⁾. ومن جانب آخر قامت نظارة البريد والبرق بمخاطبة نظارة الداخلية بتاريخ 30 جمادي الأول سنة 1323 هـ (2 أغسطس سنة 1905م)، وأشارت في هذه المخاطبة إلى مسألة تكريم «الموسيو ماكنزي» مدير شركة «استرن» بسواكن عبر منحه الوسام المجيدي من الطبقة الثالثة نتيجة الجهود والمسااعي التي بذلها خلال الفترة التي كان يجري فيها العمل على إصلاح خط تلغراف سواكن جدة. وذكرت في هذا الخطاب أن المشار إليه يعتبر أحد رعايا إنجلترا، وأن الإنجليز لا يقبلون بأخذ وسام من أي دولة من الدول، وأشارت هنا إلى المذكرة الصادرة حول هذا الخصوص من ناظر الداخلية بتاريخ 15 ذي القعدة سنة 1321 هـ (2 فبراير سنة 1904م) وبالرقم «مائتين تسعة وستين»، والتي أوضحت أن المعلومة سالفة الذكر وردت من طرف نظارة الخارجية. وبما أن الدولة العثمانية قامت بمنح «الموسيو أندرسون» المدير العام لشركة «استرن» بالبحر الأبيض المتوسط ومعه عدد كبير للغاية من الموظفين الآخرين مجموعة من الأوسمة العثمانية، وهم من رعايا دولة إنجلترا، فإنه يجب منح الوسام المشار إليه إلى «الموسيو ماكنزي»، وذلك إسوة بزملائه. وفي 21 جمادي الآخر سنة 1323 هـ (23 أغسطس سنة 1905م) قامت

نظارة الداخلية بمخاطبة صاحب المقام العالي حضرة الصدر الأعظم، وأشارت إلى الإشعار الصادر من نظارة البريد والبرق حول ضرورة تكريم «الموسيو ماكنزي» مدير شركة «استرن» بسواكن نتيجة جهوده ومساغيه المتعلقة بإصلاح العطل الذي أصاب خط تلغراف سواكن جدة. كما تطرقت إلى المذكرة الصادرة من نظارة الخارجية حول أن المشار إليه هو من رعايا إنجلترا، وأن الإنجليز يرفضون استلام أوسمة من دولة أخرى. وذكرت نظارة الداخلية في خطابها هذا أن المشار إليه يستحق الوسام الممنوح له، خاصة وأن الدولة العثمانية قامت بمنح عدد كبير من موظفي الشركة المذكورة مجموعة من الأوسمة المختلفة. وبالرغم من ذلك أفادت أن الأمر متعلق بصور قرار في هذا الشأن من طرف حضرة الصدر الأعظم. وفي 28 رمضان سنة 1323هـ (25 نوفمبر سنة 1905م) تكررت مخاطبة نظارة الداخلية لصاحب المقام العالي حضرة الصدر الأعظم مرة أخرى. وأشارت في هذه المرة إلى المذكرة الصادرة من نظارة البريد والبرق حول مسألة تكريم «الموسيو ماكنزي» مدير شركة «استرن» للتغراف بسواكن، وذلك عبر منحه الوسام المجيدي من الطبقة الثالثة. وقد أحاطت نظارة الداخلية حضرة الصدر الأعظم علما بتلقي خطاب رسمي من السفارة العثمانية بلندن مؤرخ بـ 1 رجب سنة 1323هـ (1 سبتمبر سنة 1905م) ومرقم بـ «ثلاثمائة خمسة وتسعين» يدور حول البيان الصادر من نظارة خارجية إنجلترا المتعلق بموافقة صاحب الجلالة الملك بمنح الوسام المذكور إلى المشار إليه. وفي 8 شوال سنة 1323هـ (5 ديسمبر سنة 1905م) أصدرت دائرة الصدارة بالباب العالي بيانا يشير إلى تقديم المذكرة الصادرة من نظارة الخارجية حول منح الوسام المجيدي ذي الشأن من الطبقة الثالثة إلى «الموسيو ماكنزي» مدير شركة «استرن» بسواكن، وتم تذييل هذا البيان بتوقيع الصدر الأعظم «فريد». وبموجب ذلك أصدر صاحب المقام العالي جناب السلطان مرسومه السامي حول هذا الموضوع⁽¹⁸⁾. وفقا للخطاب المرسل من نظارة البريد والبرق إلى نظارة الداخلية بتاريخ 12 شوال سنة 1323هـ (9 ديسمبر سنة 1905م) فإن تكلفة صيانة خط تلغراف سواكن جدة بلغت أكثر من مائتين أربعة وأربعين ألف غروش. بيد أن الدولة تأخرت كثيرا في توفير هذا المبلغ، وتسليمه إلى شركة «استرن». وتمثلت نتيجة ذلك في أن الشركة المشار إليها أصبحت تتردد كثيرا في القيام بأي عمليات صيانة للخط المذكور. ونتيجة لذلك قام ناظر البريد والبرق بالتأكيد على عملية الدفع بأسرع ما يمكن، وذلك من خلال المذكرة التي قدمها بتاريخ 25 شعبان سنة 1323هـ (24 أكتوبر سنة 1905م) وبالرقم «أربعمائة وثمانية عشر». وبالرغم من ذلك

لم يرد له رد بالخصوص المذكور. ومن جهة أخرى جاء المدير العام للشركة المشار إليها بالبحر الأبيض المتوسط إلى طرف ناظر البريد والبرق، محتجا على التأخير في دفع المبلغ المطلوب. وبالطبع فإنه في حالة ألا يتم دفع المبلغ سالف الذكر بالسرعة المطلوبة، فإن الشركة سوف لن تقوم من الآن فصاعدا بإجراء أي عملية إصلاح وصيانة لخط تلغراف سواكن جدة. وعقب ذلك قام ناظر الداخلية بمخاطبة صاحب المقام العالي حضرة الصدر الأعظم، وذلك بتاريخ 17 شوال سنة 1323 هـ (14 ديسمبر سنة 1905 م). وتمثل موضوع هذه المخاطبة في مسألة عدم دفع مبلغ الصيانة المذكور لشركة «استرن»، مشيرا إلى أن هذا التأخير سوف يجعل الشركة تحجم عن صيانة خط تلغراف سواكن جدة في الفترات القادمة. كما تطرق كذلك إلى الزيارة التي قام بها المدير العام للشركة المذكورة بالبحر الأبيض المتوسط، واحتجابه على التأخير الواقع. كما أوضح أيضا أن الرأي النهائي في هذا الموضوع، هو الرأي الذي سوف يتوصل إليه حضرة الصدر الأعظم. وفي 4 ذي القعدة سنة 1323 هـ (30 ديسمبر سنة 1905 م) أصدر الصدر الأعظم «فريد» مذكرة بضرورة تسوية متأخرات شركة «استرن» الخاصة بقيامها بصيانة خط تلغراف سواكن جدة. وقد أشار إلى المذكرة المستلمة من صاحب الدولة حضرة الباشا العضو الأول باللجنة العليا للمالية بخصوص مبلغ المائتين أربعة وأربعين ألف ومائتين سبعة غروش واثنين باره، وهو المبلغ الذي يمثل تكلفة صيانة خط تلغراف سواكن جدة، والذي يجب دفعه إلى شركة «استرن». وبموجب هذه المذكرة الصادرة من حضرة الصدر الأعظم، أصدر جناب الخليفة الأعظم «السلطان» مرسوما ساميا حول هذا الموضوع⁽¹⁹⁾.

لقد قام ناظر البريد والبرق بمخاطبة نظارة الداخلية بتاريخ 14 ربيع الأول سنة 1325 هـ (27 أبريل سنة 1907 م)، وذلك بسبب العطل الذي أصاب خط تلغراف سواكن جدة في ساحل ميناء سواكن، وقيام باخرة «دوبلكس» التابعة لشركة «استرن» بمعينة مكان العطل، بل وتجديد الأسلاك التالفة. واتضح من خلال المعاينة أن هناك أسلاك أخرى من الخط سوف تصاب بالتلف أيضا. وعلى هذا الأساس تمت مراجعة الشركة المذكورة من أجل صيانة الأجزاء المتضررة. وقد بلغت تكلفة أعمال الصيانة هذه مائة وعشرين (ليرة) إنجليزية في اليوم. أما الأسلاك الجديدة التي سوف يتم تركيبها، فإن تكلفتها هي مائة وثلاثون ليرة إنجليزية لكل ميل. وفي الوقت نفسه تبلغ بعض المنصرفات الأخرى مائتين سبعة وأربعين ليرة إنجليزية، وهكذا فإن مجموع المبلغ المطلوب هو ثلاثمائة سبعة وستين ليرة إنجليزية. وعقب ذلك توجهت الباخرة «الكترا» التابعة للشركة المذكورة إلى المكان المحدد، وقامت بإجراء

معاينات عديدة، ومن ثم قامت بتركيب أسلاك جديدة بطول ميلين ومائة خمسة وخمسين باع (الباع هو المسافة بين كفي الإنسان عندما يفتح يديه إلى أقصى درجة). وبهذه الصورة تم إصلاح الخط، وأصبح لا يحتاج إلى أي أعمال صيانة أخرى، وأصدرت رئاسة مديرية الحجاز بياناً بذلك. ومن جانب آخر فإن أجرة الباخرة المذكورة تبلغ مائة وعشرين ليرة إنجليزية في اليوم الواحد. وبما أن الباخرة عملت لمدة أربعة أيام فإن مجموع أجرتها هي أربع مائة وثمانين ليرة إنجليزية. وعلى النحو الذي تم به تناول ذلك من قبل، فإن تكلفة الميل الواحد تبلغ مائة وثلاثون ليرة. وعلى هذا الأساس فإن تكلفة ميلين ومائة خمسة وخمسين باع هي مائتين وثمانين ليرة وثلاثة عشر شلن، وبذا فإن المجموع هو سبع مائة وستين ليرة إنجليزية. وكما هو معلوم فإن الباخرة قامت بصيانة الخط المذكور مرتين، عليه فإن مجموع تكلفة عمليتي الصيانة المشار إليها تبلغ ألف ومائة سبعة وعشرين ليرة إنجليزية وثلاث شلنات. والجدير بالذكر أن الليرة الإنجليزية تعادل خمسة وعشرين فرنك. بناء على ذلك فإن المبلغ بالفرنك يبلغ ثمانية وعشرين ألف ومائة ثمانية وسبعين فرنك وخمسة وسبعين سنت، وهو ما يعادل مائة اثنين وعشرين ألف ومائة وستة عشر غروش وخمسة عشر بارة. ونتيجة لذلك صدرت إفادة من نظارة المحاسبة تشير إلى أن صرف المبلغ المذكور متوقف على الحصول على إذن من الناظر. وفي 21 ربيع الأول سنة 1325 هـ (4 مايو سنة 1907م) قام ناظر الداخلية بمخاطبة صاحب المقام العالي حضرة الصدر الأعظم بخصوص تكلفة شركة «استرن» التي قامت بصيانة خط تلغراف سواكن جدة. وكما هو معلوم فإن هذه التكلفة تبلغ ألف مائة سبعة وعشرين ليرة إنجليزية وثلاث شلنات، أي ما يعادل مائة اثنين وعشرين ألف ومائة وستة عشر غروش وخمسة عشر بارة. وأشار ناظر الداخلية في خطابه هذا إلى المذكرة المؤرخة بـ 14 ربيع الأول سنة 1325 هـ (14 أبريل سنة 1907م) المستلمة من نظارة البريد والبرق حول الاستئذان في تسوية المبلغ المذكور من ترتيبات صيانة الخطوط. وقد تم إيداعها مجلس شورى الدولة من أجل التدقيق والتقصي. وعلى كل حال فإن اتخاذ قرار حول هذه المسألة، متوقف على رأي صاحب المقام السامي حضرة الصدر الأعظم⁽²⁰⁾.

حسب ما تم فهمه من خلال محتوى الخطاب المؤرخ بـ 8 ذي الحجة سنة 1325 هـ (12 يناير سنة 1908م) المرسل من ناظر البريد والبرق إلى نظارة الداخلية، فقد أشار الناظر المشار إليه إلى أعمال الصيانة سالفة الذكر، والتي بلغت تكلفتها ثمانية وعشرين ألف ومائة ثمانية وسبعين فرنك وخمسة وسبعين سنت، أي ما يعادل مائة اثنين وعشرين ألف ومائة وستة عشر غروش

وخمسة عشر بارة. وبالرغم من أن ناظر البريد والبرق أرسل مذكرة حول هذا الموضوع بتاريخ 14 ربيع الأول سنة 1325 هـ (14 أبريل سنة 1907م)، إلا أنه لم يستلم ردا حتى هذه اللحظة. ونتيجة لذلك أصدر وكيل شركة «استرن» باستانبول مذكرة بتاريخ 18 رمضان سنة 1325 هـ (26 أكتوبر سنة 1907م) ذكر فيها أن تأخير إعطاء المبلغ المذكور يلحق ضررا بليغا بمصالح الشركة. كما إنه لن يكون من الممكن أن تنتظر الشركة إلى فترة غير محددة من أجل استلام مبلغ الصيانة التي قامت بها. وعقب ذلك قام ناظر الداخلية بمخاطبة صاحب المقام السامي حضرة الصدر الأعظم بهذا الخصوص، وذلك بتاريخ 21 ذي الحجة سنة 1325 هـ (25 يناير سنة 1908م). وقد أكد على الضرر البليغ الذي أصاب شركة «استرن» جراء تأخير منحها مبلغ الصيانة التي قامت بها لخط تلغراف سواكن جدة. كما تطرق إلى المذكرة التي أصدرها وكيل الشركة باستانبول حول هذا الخصوص، مشيرا إلى أن إجراء ما هو مطلوب في هذه القضية، مرهون بالحصول على رأي صاحب المقام السامي حضرة الصدر الأعظم. وفي 21 محرم سنة 1326 هـ (24 فبراير سنة 1908م) أصدر الصدر الأعظم «فريد» مذكرة تناول فيها تكلفة أعمال الصيانة التي قامت بها شركة «استرن» لخط تلغراف سواكن جدة التي بلغت مائة اثنين وعشرين ألف ومائة وستة عشر غروش وخمسة عشر بارة. وأشار في هذا الخصوص إلى المضبطة المؤرخة بـ 6 رجب سنة 1325 هـ (15 أغسطس سنة 1907م) الصادرة من الدائرة المالية بمجلس شورى الدولة حول إحالة مذكرة نظارة البريد والبرق المتعلقة بضرورة تسوية المبلغ المذكور إلى نظارة الداخلية. ومن ثم عرضها بواسطة تذكرة من الصدر الأعظم على صاحب المقام العالي جناب السلطان. وبموجب ذلك أصدر الخليفة الأعظم مرسوما ساميا حول هذه المسألة، وكان ذلك بتاريخ 5 صفر سنة 1326 هـ (8 مارس سنة 1908م)⁽²¹⁾.

في 29 ربيع الأول سنة 1330 هـ (19 مارس سنة 1912م) خاطبت الصدارة نظارة الخارجية بخصوص العطل الذي أصاب خط تلغراف سواكن جدة في موقع يقع بالقرب من جدة. ووفقا للمذكرة الصادرة من نظارة البريد والبرق والهاتف، فقد تم البدء في إجراء الصيانة اللازمة. بيد أن الخطاب الوارد من شركة «استرن» أشار إلى أن عدم توفر باخرة في الوقت الحالي، إضافة إلى النشاطات التي تقوم بها إيطاليا في تلك الأرجاء، لن يسمح بالقيام بعمليات الصيانة المطلوبة. ومع ذلك فمن الضروري إحاطة نظارة خارجية إنجلترا علما بهذا الأمر. ونتيجة لذلك أصدرت نظارة الخارجية العثمانية مذكرة بهذا الخصوص بتاريخ 27 ربيع الأول سنة 1330 هـ (17 مارس سنة 1912م). وذكرت أنه من الضروري بيان الرأي الذي سوف يتوصل إليه صاحب المقام العالي في هذا الخصوص⁽²²⁾.

الملاحق

118/Y. A. HUS 171

هو

لقد أجريت تبليغات في هذه المرة إلى خديوية مصر من أجل توفير كافة الأسباب المتعلقة بسهولة وسرعة التعاطي مع الاتصالات التلغرافية مع الحجاز. وقد وردت برقية ردا على تلك التبليغات، وتم تقديمها طيا. وعلى النحو الذي يتضح به ذلك من خلال محتوى البرقية، فإن خط تلغراف سواكن مصر يعتبر هو وسيلة اتصال الحجاز مع بقية المناطق الأخرى. وبالتالي لابد أن يسود الانتظام هذا الخط، ومن الضروري أن تهتم حكومة السودان بهذا الأمر. وفي الوقت نفسه تم إسداء الوصايا اللازمة والتنبيهات إلى من يهمهم الأمر. بناء عليه يرجى عرض هذه التفاصيل على صاحب المقام العالي حضرة السلطان، سيدي.

في 22 ذي الحجة سنة 99 (1299)

في 23 تشرين الأول سنة 99 (1299)

«سعيد».

[ملحق رقم 1]

D\$ 46/2567

هو

الباب العالي

دائرة الشؤون الداخلية

قسم المكاتبات

عدد

1727

إلى صاحب المقام العالي حضرة الصدر الأعظم

معروض العبد الضعيف:

لقد نص المرسوم السامي الصادر من جناب السلطان على إدخال تكاليف صيانة خط تلغراف سواكن جدة ضمن ترتيبات صيانة الخطوط لميزانية سنة (ألف) وثلاثمائة وخمسة. بيد أنه ليس من الممكن توفير المبلغ المذكور من مخصصات السنة المشار إليها. لذا فمن الضروري إدخاله ضمن ترتيبات صيانة الخطوط لعامي (ألف) وثلاثمائة وستة و(ألف) وثلاثمائة وسبعة، وقد وردت مذكرة بذلك من نظارة البريد والبرق العلية، حيث تم عرضها وتقديمها مع ملفها. إن القيام بما هو مطلوب في هذا الخصوص،

مرهون بالحصول على الإذن السامي من حضرة الصدر الأعظم. والأمر والفرمان في هذا الباب لحضرة من له الأمر.

في 28 رجب سنة 1308

وفي 26 شباط سنة 1306

العبد الضعيف

ناظر الشؤون الداخلية

يوجد توقيع.

[ملحق رقم 2]

14/I. TAL 209

هو

قصر يلدز السلطاني

دائرة رئاسة الكتابة

9744

معروض العبد الضعيف

لقد نص مرسوم سامي شريف من جناب الخليفة الأعظم بمنح «الموسيو پندر» المدير العام لشركة خطوط تلغراف سواكن وساما مجيديا من الطبقة الأولى، «المستر لانغ» مدير خط سواكن من الطبقة الثالثة، وكذلك المعاون «الموسيو ونيزون» من الطبقة الثالثة. وعلى النحو نفسه نص المرسوم أيضا على منح إسماعيل أفندي وحقي أفندي من موظفي الدولة العثمانية بسواكن وسامين مجيدين من الطبقة الرابعة، ومنح أمين أفندي مدير تلغراف سواكن من طرف الدولة العثمانية وساما من الطبقة الثانية الصنف الثاني، ومنح الوسام المتمايز لوكيل الشركة باستانبول «هكيميان». والأمر والفرمان في هذا الباب لحضرة من له الأمر.

في 19 ذي الحجة سنة 1317 (1317)

وفي 6 نيسان سنة 1316 (1316)

رئيس كتاب حضرة السلطان

العبد الضعيف «تحسين».

[ملحق رقم 3]

بدر کور کاظمی

باشا خان داروغہ

۱۲۹۴

سرانہ قابلوںک اسکیمہ اولیہ طریدی مجازہ بخاریتک تحت نایبہ النیضہ با مجاز فرہ خطک
سرت مکنا ایدہ اثباتہ باتو نامی و باغورد بکری الی یک برافرد بر طرف مذکور قابلوںک تجدید
اونسی مقصدہ جانب منہ ایٹنا ایلرین باز بدودہ تذکرہ مقصدک لفظ خزان و بوسہ نظام
علی بندہ مکودہ و منظور علما سو بدودہ تذکرہ اورین بر طرف امر در فرما اهر برینہ مکودہ
تابخی تذکرہ خصمہ چاکر بر طرف منہ ایٹنا ایلرین بیغ نظام ارادہ بنہ حضرت بادشاهی منظومہ
جلیل و جہد ذکر اولیہ قابلوںک تعمیر بر طرف دہ تجدید اولیہ خطک بنفرد بنہ برآدہ اول
و جہد کنری لایم دہ اولیہ مقصدہ کیفینک مجلس و مکودہ تذکرہ سو فرینک بارضہ عرصہ خاکای
علا فانی تاکہ اسرفدور یورین ارادہ بنہ جناب خدیو تہی اقتضای عالیہ اولیہ
امرد فرما حضرت ولی الامر کہ۔

سرکایہ مقصدہ
محکمہ

OSMANLI ARSIVI
1. HUS
65 107
OSMANLI ARSIVI

I.HUS.00065.00107.001

ملحق رقم (4)

بسم الله الرحمن الرحيم
باش كات داری

سواكنه انكلمه قونسلوسه جده قونسلوسه بازده هفتي شفره تلفرافه سواكنه تلفراف
صبر كننده قبول اولمى اوزر بن سواكنه محافل انكلمه هزال هكوله اسب سواكنه قونسلوسه
نكلمه شفره سنى ارضا اديوب بالذات تلفرافه كدر ان قبول ايليس اجوبه اهدا احميه اسم
هزال موماليه مهر مامورى بولنده بقعه مهر مامورى ايليس دولتم مامور اوزر بن اولمى مهر مامور
قونسلوسه شفره ايدى ابراهيم مفاير نفهم اولمى بقعه كنه نكلمه شفره مك قبوله هزال باسه
مدرى طرفه بيايه مقررده اوكنه ايدوك داو ابايه دفعه مامور راعه دى تلفراف نكلمه
مربوله هواله درله ايليس اوزر بن هباله سواكنه اده سنده بالوشا شفره ايدى هباله اولمى
مازوتيه اكه سنده زو خارجيه نفهم ريد سنده بركونه انكلمه سفارته طرفه نفهم درى سنى
بريه اولمى حقيقه سفارته نكلمه طرفه مبروره بر نفهم درى سنى نكلمه دفعه وضع جانو
اولمى بقعه انكلمه ان شفره ايدى هباله ايدى ممانعت اولمى سفارته اوديه اوده سنده هفتا
بار سنى اتقاي عكس سنده بر سنده ارضه ايليس اوزر بن هباله هفتا سنى نكلمه

بسم الله الرحمن الرحيم
باش كات داری

بسم الله الرحمن الرحيم
باش كات داری

I.DH 1127/88080

I.DH.01127

ملحق رقم (5)

المصادر والمراجع:

- (1) M.S. KÚTÚKOĞLU, OSMANLI İKTİSADİ YAPISI, OSMANİ DEVLETİ VE MEDENİYETİ, II, EDITOR: EKMELEDDİN İHSANOĞLU, İSTANBUL, 1994, P. 605.
- (2) Y. A. HUS 171/112.
- (3) Y. A. HUS 171/118.
- (4) ŞD 2475/12.
- (5) İ. DH 1127/88080.
- (6) İ. DH 1167/91238.
- (7) ŞD 2585/30.
- (8) ŞD 2567/46.
- (9) BEO 483/362208.
- (10) ŞD 2669/23.
- (11) ŞD 2665/58.
- (12) İ. HUS 64/87.
- (13) İ. HUS 65/107.
- (14) İ. HUS 81/20.
- (15) İ. TAL 209/14.
- (16) Y. A. HUS 405/100.
- (17) DH. MKT 965/48.
- (18) İ. TAL 383/13.
- (19) İ. PT 20/40.
- (20) ŞD 1156/39.
- (21) İ. PT 25/15.
- (22) BEO 4017/301264.